

جدل حول السجناء في سوريا في ندوة نيابية عن حقوق الانسان

الجز

نواجهه وان نرر ارضنا ونعتقد بأنه حق من حقوقنا ونحن نقوم بذلك. ثم كانت الخطوة الجديدة والانتصار الكبير الآخر هو حقنا في المياه واسترداد هذا الحق الذي نأمل ان يستكمل باسترداد باقي حقوقنا.

وحقنا ايضا بمواصلة الصراع مع العدو الصهيوني لتحرير اسرانا الموجودين لدى هذا العدو والذين ينالون العذاب داخل سجونهم.

في المناسبة اريد التعليق على ما تحدثت عنه النائبة نائلة معوض في ما يتعلق بالسجناء في سوريا. فحسب معلوماتنا ان سوريا كانت اعلنت اكثر من مرة وقالت: "لا يوجد لدينا سجناء سياسيون وانما هناك سجناء في سوريا لاسباب جنائية لا سياسية".

وسأل النائب محمد برجاوي عن حقوق الطفل، وحقوق المرأة حيث تنقل الممارسات عبر شاشات التلفزة العالمية، في حين ان الموقف الاميركي يدعم اسرائيل من دون حدود.

وقال: "علينا ان نسأل ماذا حصل للشعب المصري، والشعب الاردني، والشعب السوري، وماذا حصل للشعب اللبناني من الاجتياحات الاسرائيلية، حيث قتل عشرات الالاف، وآلاف الاسرى، وما زال العشرات اسرى داخل السجون الاسرائيلية".

مخبر

بعدها، قال النائب غسان مخبر: "هناك حقوق لا تتجزأ، آلاف من الاوراق التي توضح ما هي شرعة حقوق الانسان وتلزم كل دول العالم، من المهم جدا النظر الى الانتهاكات التي تحصل في كل دول العالم وبهم لبنان ان يتطلع الى ما يحصل داخل لبنان، هناك دور لمجلس النواب في هذا الامر والنظر الي التعديلات التي تحصل على حقوق الانسان، ويكون لدينا برنامج عمل يتعلق باللبنانيين، يجب ان تكون هناك خطة عمل، هناك العديد من الانتهاكات نحاول ان نفرض الطرف عنها، الجمعيات متخصصة بمجالات معينة، واللجنة النيابية يجب ان تنظر الى كل الانتهاكات ويكون لديها برنامج، ومسألة المعتقلين في السجون الاسرائيلية عليها اجماع كامل والكل يعمل لاطلاق هؤلاء السجناء. وفي موضوع المخفيين قسرا خلال الحرب اللبنانية، شكلت الحكومة لجنة تقصي الحقائق ونأمل تقريرها، وهي تؤكد وجود لبنانيين في السجون السورية".

والقى عضو المكتب السياسي لـ "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" عضو المجلس الوطني الفلسطيني علي فيصل كلمة دعا فيها الى دعم الانتفاضة الفلسطينية ودعم المقاومة الفلسطينية باعتبارها حقا من حقوق شرعة الانسان في مواجهة الاحتلال وارهاب الدولة الاسرائيلية".



(سامي عياد)

المشاركون في الندوة في مجلس النواب امس.

اضافت: "هناك ايضا كلام مستمر عن حرب على الشعب العراقي الذي يتعذب منذ سنوات، ويموت اطفاله في ظل هذا السكوت الدولي المخيف. اما العولمة فلا نرى منها في الوقت الحاضر الا نواحي سلبية جدا، كما اننا لا نتمنيا في لبنان لمواجهة هذه العولمة ولا نهيا شهابنا ليكونوا محصنين في مواجهتها".

وسألت: "اين نحن في لبنان من حقوق الانسان، حيث يطبق القليل". وهناك ايضا سجناء لبنانيون في السجون الاسرائيلية لا نستطيع ان نسترجعهم، كما ان المنظمات الدولية المعنية لم تفدنا كثيرا في هذا المجال".

وقالت: "هناك سجناء لبنانيون في السجون السورية، واعرف ان اهلهم لا يستطيعون ان يأخذوا جوابا في شأنهم من الدولة اللبنانية". ورأت ان هناك انتهاكات للحريات العامة في لبنان عبر منع التظاهر وقمع الشباب".

وقالت رئيسة لجنة التربية النائية بهية الحريري في كلمتها: "ان على لبنان واللبنانيين مسؤولية خاصة تجاه هذه الشرعة، اذ شارك هذا الوطن الصغير في صوغ تلك الشرعة العظيمة التي جاءت تتصدى لويلات الحرب والدمار التي شهدتها العالم ابان القرن العشرين".

وان يتزامن احتفالنا اليوم مع اجواء احتفالنا في الذكرى التاسعة والخمسين لاستقلال لبنان، فاننا ندعو الزملاء النواب لاعلان سنة ٢٠٠٣، سنة لحقوق الانسان في لبنان والعالم، وان نجعل من العام الستين لاستقلالنا ذكرى تسود فيها اعادة احياء مفاهيم الحرية والديموقراطية وتلقيها لاجيالنا وتجزيرها في وجدانهم".

مراد

وكانت مداخلة لوزير التربية عبد الرحيم مراد قال فيها: "في ما يتعلق بنا في لبنان نحن نفهم حقنا الاساسي هو مواجهة العدو الاسرائيلي الذي استهدفنا وقد استطعنا ان

بعدها، ألقى الدكتور عقيل عقيل رسالة الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان.

كلمة دي ميليو

ثم القى امين مكى مدني كلمة المفوض السامي لحقوق الانسان سيرجيو دي ميليو، ومما جاء فيها: "في هذه المناسبة ادعوكم الى التفكير في الاعداد الهائلة من المدنيين الذين ما زالوا يعيشون تحت وطأة الحروب والنزاعات المسلحة ويعانون اشد الويلات التي لا بد ان تغضب الضمير العالمي. فالحقوق الاساسية لهؤلاء المدنيين المكرسة عبر حقوق الانسان والقانون الانساني منكرة عليهم. بالنسبة الى كثير منا، هذه الحروب والفظاعات احدثت بعيدة جدا ولا نرى وقائعها ونتائجها من معاناة انسانية الا عبر وسائل الاعلام. اما بالنسبة الى الملايين من الضحايا لهذه النزاعات المسلحة، فالحرب تمثل واقع معاناة يومية. رجال ونساء يقتلون ويغتصبون ويجري تشريدهم وتهجيرهم وتعذيبهم وتحجب عنهم جميع المساعدات الانسانية، كما تدمر ممتلكاتهم بسبب هذه الحروب. كما ان العديد من الاولاد يخطفون ويجندون ويبعدون عن عائلاتهم ويجري استغلالهم جنسيا ويعانون المجاعة وقلة التغذية ولا يستطيعون الذهاب الى المدارس. فهؤلاء لا يسلب منهم حاضرهم، بل مستقبلهم ايضا".

معوض

ثم القت رئيسة لجنة حقوق المرأة والطفل النائبة نائلة معوض كلمة قالت فيها: "عندما نحكي ذكرى شرعة حقوق الانسان نتأمل اين نحن في لبنان والمنطقة العربية من تطبيق حقوق الانسان. اعتقد ان ذكرى حقوق الانسان اليوم تأتي في ظرف صعب جدا على الصعيد العربي حيث المجازر مستمرة في فلسطين، من دون اي كلمة في المحافل الدولية ووسط عدم وجود بوادر لحل عادل وشامل في المنطقة".

استضاف مجلس النواب امس ندوة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان دعت اليها لجنة حقوق الانسان برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري. وتليت كلمات نوهت بان يكون لبنان من المساهمين الاساسيين في وضع مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الانسان وصوغها.

كلمة رئيس المجلس تلاها رئيس لجنة حقوق الانسان النائب مروان فارس الذي قال ان "المبادئ التي تعبر عنها الشرعة الدولية لحقوق الانسان اصبحت بفعل الجهود المبذولة من اجل تطبيقها مرجعية قانونية يتم اللجوء اليها في الحالات التي تشعر فيها المجتمعات والشعوب بالظلم والانتهاكات في حقوقها. الا ان هذه المرجعية لا تزال الى الان غير ملزمة، اذ لا تضمنها اي قوة قادرة على وضع مقتضياتها موضع التنفيذ، مما يدعو المجتمعات الدولية كافة الى التفكير عميقا في الوسائل القادرة على انتاج افضل الاسباب للتعديل في هذه القضية التي تصبح حاجة ملحة في ما تتعرض له بعض دول العالم وشعوبها من ظلمات".

وأضاف: "في عصر تلاقي الشعوب بواسطة وسائل الاعلام والتكنولوجيا المتطورة، ان احتمالات التقسيم والتفتيت والسيطرة لا تزال هي القاعدة المتبعة داخل منطبق البلدان القوية والمتقدمة. ففي وقت تحاول فيه هذه البلدان تعزيز اتمادها فتتجه الى مزيد من الوحدات الكبرى، وهذه مسألة مهمة في حركة التاريخ المعاصر، تسعى هي نفسها الى وضع اليد على العالم الاخر بتقسيمه ومن ثم تدميره خدمة لمصالح دولها. وقد عانت البشرية هذه السياسة الظالمة ابان مراحل الاستعمار القديم ولا تزال.

ان ما تعرض له العالم العربي من اعتداءات على حقوقه وارضيه وخيراته منذ قيام دولة اسرائيل فوق ارض فلسطين هو انتهاك تاريخي لحقوق الامم التي تريد الحرية والسيادة والاستقلال، ومخالفة كبرى لمبادئ الشرعة الدولية لحقوق الانسان، هذه الشرعة التي تقر بحق المقاومة لتحرير الارض القومية للشعوب.

وما ينال الشعب الفلسطيني الآن من عدوان ومن قهر وظلم من دولة هي بذاتها اختراق للقوانين والشرائع، يحصل في ظل السماح الدولي به وخصوصا ان قرارات الامم المتحدة تضرب عرض الحائط فترتكب الجرائم في كل مكان في لبنان وفلسطين، في صبرا وشاتيلا وقانا وجنين وغيرها من المدن التي تدمر بيوتها على رؤوس سكانها، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني يتعرض له الشعب العراقي الذي يحاصر ويحرم من الطعام والدواء ليموت ابناءؤه في ظل شعارات وادعاءات لم تثبت صحتها على الاطلاق".